حالة المعابر في قطاع غزة

2012/4/30 - 2012/4/1

يتناول هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أوضاع المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد خلال الفترة من 2012/4/1 وحتى 2012/4/30، ويرصد التقرير أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يفند التقرير مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر للعام الخامس على التوالي. وقد رصد المركز في هذا التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 30 يوماً، وكانت كما يلي:

- تؤكد البيانات الواردة في التقرير أن السلطات المحتلة ما زالت تفرض حظراً على تصدير كافة منتجات قطاع غزة، وفي استثناء محدود سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير 2,490,000 زهرة فقط (18 شاحنة)، لترتفع كمية الزهور التي سمح بتصديرها خلال الموسم الحالي إلى 8,974,890 زهرة فقط من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً. يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً.
- وما تزال قوات الاحتلال تفرض قيوداً شديدة على دخول المواد الأساسية والمواد الخام إلى قطاع غزة، حيث لا تزال نسبة الواردات من هذه المواد متدنية، ولا تلبي احتياجات السكان. وقد بلغ إجمالي عدد الشاحنات الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير 4,473 شاحنة، بمعدل 149 شاحنة يومياً، أي بنسبة 26.1% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً. وكانت سلطات الاحتلال قد اغلقت معبر كرم أبو سالم لمدة 11 يوماً (36.6%) خلال الفترة التي يغطيها التقرير.
- منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال شهر ابريل توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة لمدة 19 يوماً فقط، وبكمية إجمالية وصلت إلى 3,433 طن فقط، وبمتوسط يومي بلغ 114.4 طن فقط. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 57.2% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.
- كما تم خلال الفترة التي يغطيها التقرير توريد 1,415,854 لتر سولار، 643,539 لتر بنزين، و6,302,070 لتر سولار صناعي، وهي كمية محدودة جداً قياساً باحتياجات قطاع غزة، التي كانت تصل الى نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع. وكان سكان قطاع غزة يعتمدون في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الخمس الماضية على كميات الوقود التي كان يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.
- ويشهد قطاع غزة منذ منتصف فبراير الماضي أزمة حادة في إمدادات الوقود الضروري لاستمرار كافة مرافق الخدمات الأساسية لتسيير حياة سكان قطاع غزة (السولار، البنزين، الغاز، السولار اللازم لتشغيل محطة توليد الكهرباء)، وخاصة بعد انحسار الكميات الواردة عبر الانفاق على الحدود الفلسطينية / الفلسطينية. وقد تدهورت جراء ذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان القطاع، بما في ذلك حق المواطنين في التمتع بمستوى معيشي ملائم، حقهم في الحصول على خدمات الصحة، خدمات مياه الشرب، خدمات الصرف الصحي، الحصول على غاز الطهي، الوصول إلى المرافق التعليمية، وخدمات النقل والمواصلات.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، بلغت 62,310 طناً من مادة الحصمة، 8,232 طناً من مادة الأسمنت و1,088 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي زعمتها سلطات الاحتلال قبل أكثر من عام ونصف.
- ما زالت سلطات الاحتلال تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً (240 سيارة شهرياً) إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، ولم تسمح خلال شهر ابريل سوى بإدخال 160 سيارة فقط، وجراء ذلك ما تزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفعة.
- أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي معبر بيت حانون(إيريز) في وجه مرضى القطاع المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 9 أيام بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً خلال باقي الفترة التي يغطيها التقرير، وسُمح بمرور 719 مريضاً من أصل 761 طلباً قدمت للعلاج في تلك المشافي. وقد عرقلت

تلك السلطات سفر 37 حالة مرضية، من بينها 8 مرضى رفضوا لأسباب أمنية، فيما طلب من 5 مرضى تغيير مرافقيهم، و7 مرضى اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 17 مريضاً آخراً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. واضطر المرضى الانتظار على الجانب الفلسطيني من المعبر لساعات بعد أن قررت السلطات المحتلة على المعبر دخول تجار القطاع قبل المرضى، بدعوى أن إجراءات دخول المرضى تستغرق وقتاً إضافياً.

- أغلقت السلطات المحتلة معبر بيت حانون أمام تجار القطاع، ومنعتهم من الوصول إلى اسرائيل والضفة الغربية لمدة 11 يوماً. وسمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بمرور 1,654 تاجر فقط، وبمعدل يومي لا يتجاوز 55 تاجر يومياً. ويعتبر ذلك 36.6% من متوسط عدد التجار الذي كان يسمح بتنقلهم قبل يونيو من العام 2007، حيث كان يسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً. وفي نفس الفترة سمحت السلطات المحتلة بدخول 54 صحفياً و86 دبلوماسياً و665 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 59 شهراً حرمان ذوي أكثر من 500 معتقل في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي.
- استمر العمل على معبر رفح خلال شهر ابريل بالتحسن، حيث بلغ عدد المواطنين الذين تمكنوا من مغادرة قطاع غزة عبر معبر رفح خلال شهر ابريل 15,710 مواطن، فيما عاد إليه 14,771 مواطن، وقد أعادت السلطات المصرية نحو 809 مواطناً آخراً.

- **معبر كرم أبو سالم**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً (36.6% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 4,473 شاحنة، بمعدل 149 شاحنة يومياً. ويمثل عدد الشاحنات التي سمح بمرورها خلال الفترة التي يغطيها التقرير 26.1% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة 570 شاحنة يومياً[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال الشهور الأخيرة مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012
المعدل اليومي	570	143	145	138	110	155	151	162	135	112	149
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%25.08	%25.43	%24.21	%19.29	%27.1	%26.5	%28.5	%23.7	%19.7	%26.1

[1] - مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

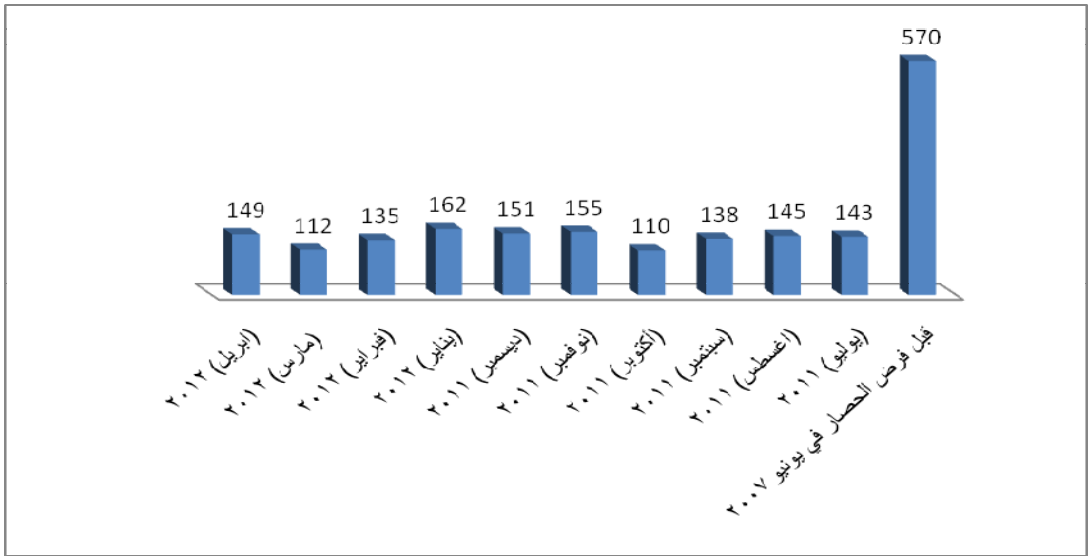

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافياً ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية. وتدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

وفي استثناء محدود سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير كمية محدودة من منتجات قطاع غزة الزراعية (الزهور فقط). فقد أفادت مصادر لجان الإغاثة الزراعية (PARC) أن السلطات المحتلة سمحت بتصدير 2,490,000 زهرة (18 شاحنة)، لترتفع كمية الزهور التي سمح بتصديرها إلى 8,974,890 زهرة فقط من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً. يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة من المنتجات الزراعية في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً.

جدول يبين اثر الحصار على صادرات القطاع من التوت والزهور خلال المواسم الزراعية الخمسة الأخيرة[2]

الصنف/الموسم	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011
الزهور/ مليون	24	5	0,8	26	10	8,97
النسبة المئوية من اجمال المحصول السنوي	%40.00	%8.33	%1.33	%43.33	%16.66	%14.9

[2] يبدأ موسم تصدير الزهور سنوياً من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر أبريل من العام التالي، وعليه تم تصنيف مواسم تصدير المحصول كما تظهر أعلاه في الجدول.

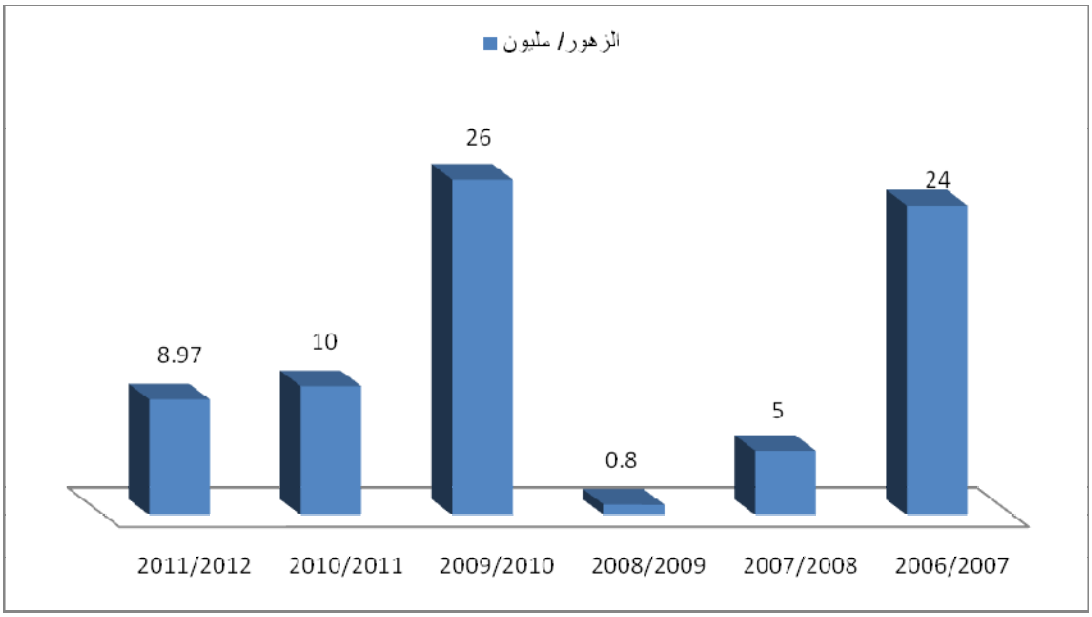

يشار إلى أن إغلاق معبر المنطار بتاريخ 2011/3/2[3] ، وهدم ما تبقى من منشآته مطلع يناير الماضي، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري وحيد للقطاع، قد خلق مزيداً من العراقيل أمام حركة التجارة. كما ارتفعت تكاليف النقل والمواصلات للبضائع، بسبب موقع المعبر أقصى جنوب شرق قطاع غزة، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية. وقد تكبد الموردين والمصدرين الغزيين أعباء مالية إضافية جراء ذلك، حيث أفاد السيد جهاد سليم، أمين سر جمعية النقل البري في قطاع غزة، أن تكلفة نقل حاوية بضائع من ميناء أسدود إلى قطاع غزة تفوق تكلفة نقلها من الصين إلى ميناء أسدود، حيث تبلغ تكلفة نقل الحاوية من الصين إلى ميناء أسدود 6600 شيكل (المسافة 9000كم)، بينما تبلغ تكلفة نقل الحاوية من ميناء أسدود إلى قطاع غزة 10400 شيكل (المسافة 70كم)، بسبب الرسوم المرتفعة التي تفرضها السلطات المحتلة على البضائع الواردة إلى قطاع غزة.

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع**

ما تزال السلطات المحتلة تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً (240 سيارة شهرياً) إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، رغم مرور أكثر من عام على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وقد سمحت السلطات المحتلة خلال شهر ابريل بإدخال 160 سيارة فقط، وقد ارتفع بذلك عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع منذ رفع الحظر عن دخولها في اغسطس 2010 إلى 2,834 سيارة، وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة مرتفع.

[3] - أنشأ معبر المنطار عام 1995، وحسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005 فإن القدرة التشغيلية لهذا المعبر تسمح بتصدير 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، والتي جرى تدميرها خلال العدوان الحربي الأخير على غزة أواخر العام 2008 وأوائل العام 2009، ما كان يسهل حركة التجارة الواردة والصادرة. وكان المعبر يعتبر قبل إغلاقه أكبر معابر القطاع التجارية، وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وكان يورد عبره 75% من احتياجات القطاع، وبقدرة تشغيلية تصل إلى نحو 400 شاحنة يومياً.

جدول يوضح عدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريدها

البيان	العدد
عدد السيارات التي دخلت القطاع	2,834
عدد السيارات التي أعلنت إسرائيل السماح بتوريدها	5,280
نسبة السيارات الفعلية إلى عدد السيارات المفترض توريدها	%53.6
الفرق العددي	2,446

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي لعدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريدها

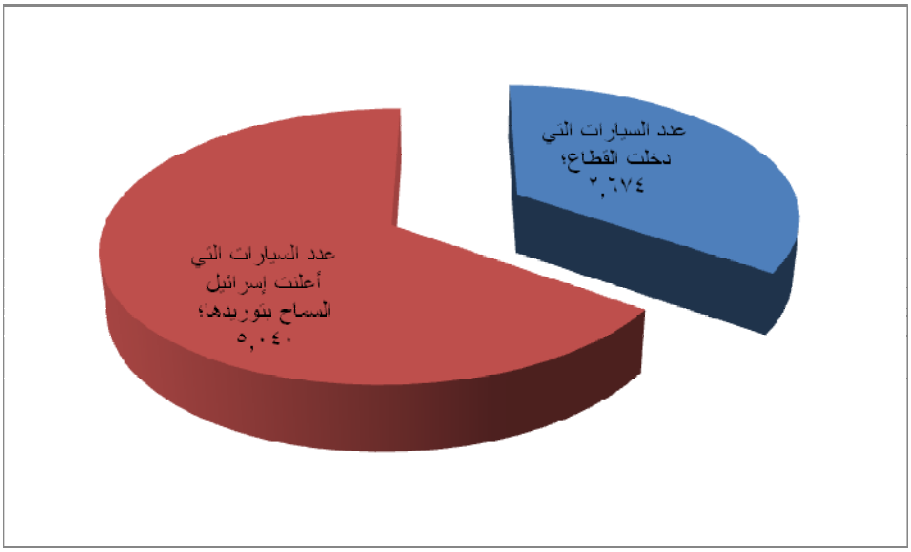

- **الوقود والمحروقات**

منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية، خلال شهر ابريل توريد إمدادات غاز الطهي إلى القطاع لمدة 11 يوماً، فيما سمحت بتوريد كميات محدودة لمدة 19 يوم فقط. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها 3,433 طن فقط، وبمعدل يومي بلغ 114.4 طن. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل 57.2% من احتياجات السكان اليومية، والتي تصل إلى 200 طن.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

الشهر	المعدل اليومي/ طن	نسبة المعدل اليومي من الاحتياجات الفعلية
ابريل 2012	114,4	%57.2
مارس 2012	64,8	%32.4
فبراير 2012	107	%53.4
يناير 2012	91	%45.5
ديسمبر 2011	112	%55.8
نوفمبر 2011	96	%48
أكتوبر 2011	67	%33.5
سبتمبر 2011	84,9	%42.4
اغسطس 2011	94,7	%47.3
يوليو 2011	104,4	%52.2
الاحتياجات الفعلية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

شكل يوضح كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير

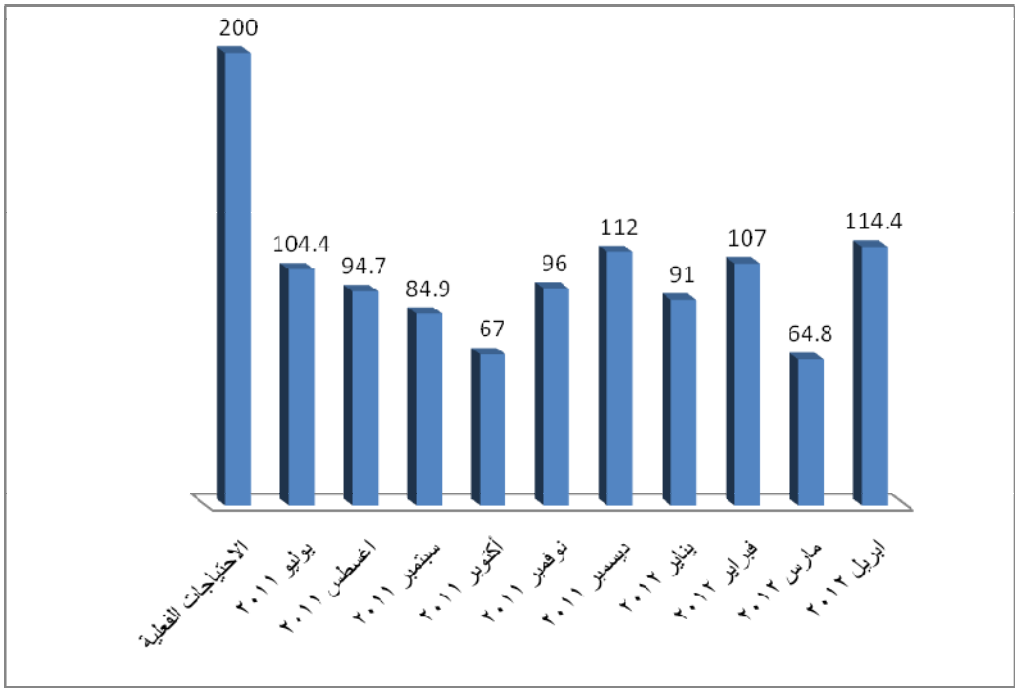

في نفس السياق، تم توريد 1,415,854 لتر سولار، 643,539 لتر بنزين، و6,302,070 لتر سولار صناعي، وهي كمية محدودة جداً قياساً باحتياجات قطاع غزة، الذي كانت تصل إلى نحو 350,000 لتراً من السولار و 120,000 لتر بنزين يومياً، وذلك قبل قرار السلطات المحتلة في نوفمبر 2007 بتقليص كمية الوقود الواردة إلى القطاع. وقد اعتمد سكان قطاع غزة في تغطية احتياجاتهم خلال السنوات الخمس الماضية على كميات البنزين والسولار التي كان يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية. ومنذ منتصف شهر فبراير الماضي يشهد قطاع غزة أزمة إنسانية كبيرة بسبب انحسار كميات الوقود الواردة عبر الأنفاق. وقد أدى النقص الشديد في إمدادات الوقود الضروري لاستمرار كافة مرافق الخدمات الأساسية لسكان القطاع الى تدهور حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها حقهم في التمتع بمستوى معيشي ملائم، حقهم في الحصول على خدمات الصحة، خدمات صحة البيئة، خدمات مياه الشرب، خدمات الصرف الصحي، الحصول على غاز الطهي، الوصول إلى المرافق التعليمية، وخدمات النقلِ والمواصلات.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ نحو 5 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 62,310 طناً من مادة الحصمة و8,232 طناً من مادة الاسمنت و1,088 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، والوكالة الأمريكية للتنمية، برنامج الغذاء العالمي، سلطة المياه، ميرسي كور، CHF، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو 2010. كما سمحت خلال نفس الفترة بدخول كميات محدودة من مادة الزفته، لوازم بناء، أدوات سباكة، الكراميكا والرخام.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	مايو 2011	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2011
الاحتياجات الشهرية/طن	93,000	90,000	93,000	93,000	90,000	93,000	90,000	93,000	93,000	84,000	93,000	90,000
الواردات الفعلية/طن	8,988	4,112	8,017	4,888	6,993	5,912	9,649	7,857	7,412	5,451	6,524	8,232
النسبة المئوية	%9.66	%4.56	%8.62	%5.25	%7.77	%6.35	%9.96	%8.44	%7.96	%4.48	%7.01	%9.14

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

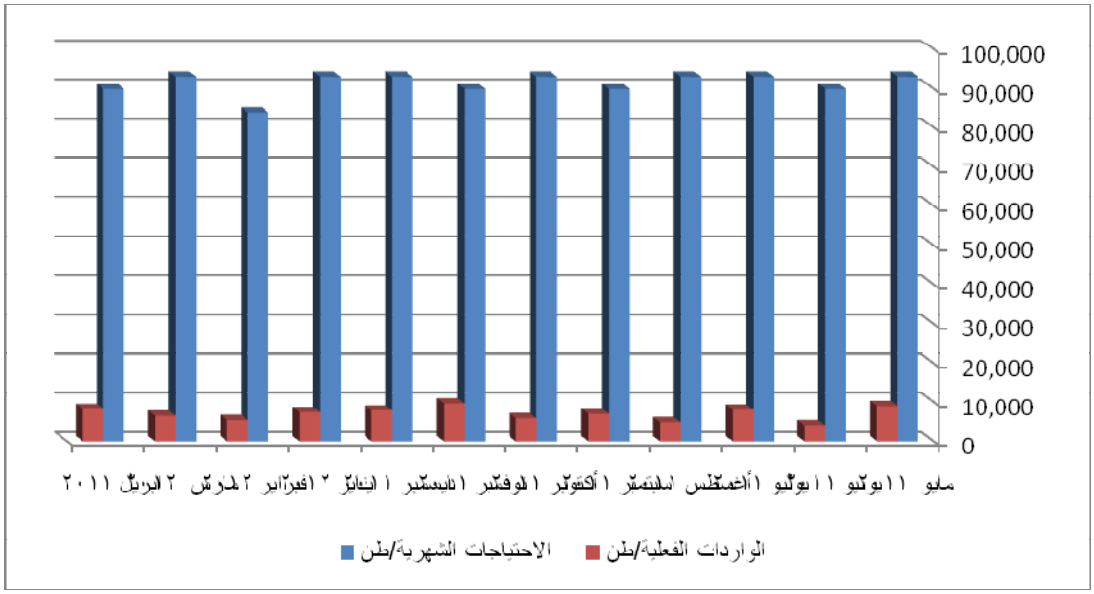

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الاسمنت التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (8,232 طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 9.14% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات، والبالغة 93,000 طن.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	مايو 2011	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2011
الاحتياجات الشهرية/طن	77,500	75,000	77,500	77,500	75,000	77,500	75,000	77,500	77,500	70,000	77,500	75,000
الواردات الفعلية/طن	26,579	29,900	37,824	48,604	44,590	26,600	43,980	60,090	70,000	48,465	37,380	62,310
النسبة المئوية	%34.29	%39.86	%48.80	%62.7	%59.45	%34.32	%53.64	%77.53	%90,32	%69.23	%48.23	%83.08

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

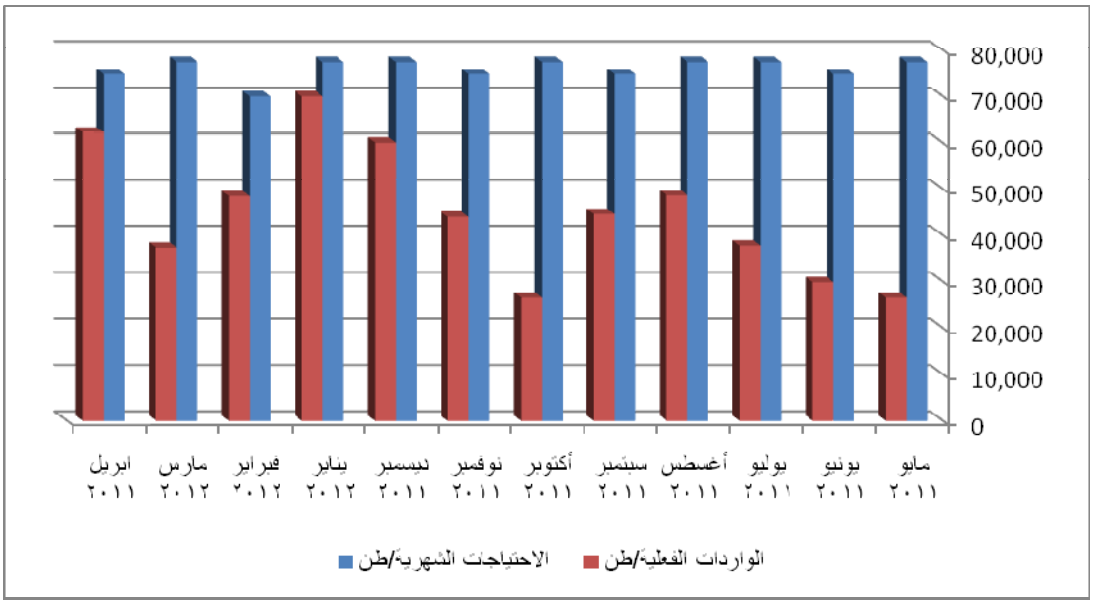

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية مادة الحصمة التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 62,310 طناً، وهي كمية محدودة جداً ولا تتجاوز 83.08% من الاحتياجات الحقيقية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، والبالغة 77,500 طن قبل فرض الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

	مايو 2011	يونيو 2011	يوليو 2011	أغسطس 2011	سبتمبر 2011	أكتوبر 2011	نوفمبر 2011	ديسمبر 2011	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2011
الاحتياجات الشهرية/طن	62,000	60,000	62,000	62,000	60,000	62,000	60,000	62,000	62,000	56,000	62,000	60,000
الواردات الفعلية/طن	835	637	1,735	1,134	1,212	1,283	1,674	1,961	1,435	979	941	1,088
النسبة المئوية	%1.34	%1.06	%2.79	%1.82	%2.02	%2.06	%2.79	%3.16	%2.31	%1.74	%1.51	%1.81

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

شكل توضيحي يبين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال العام الأخير

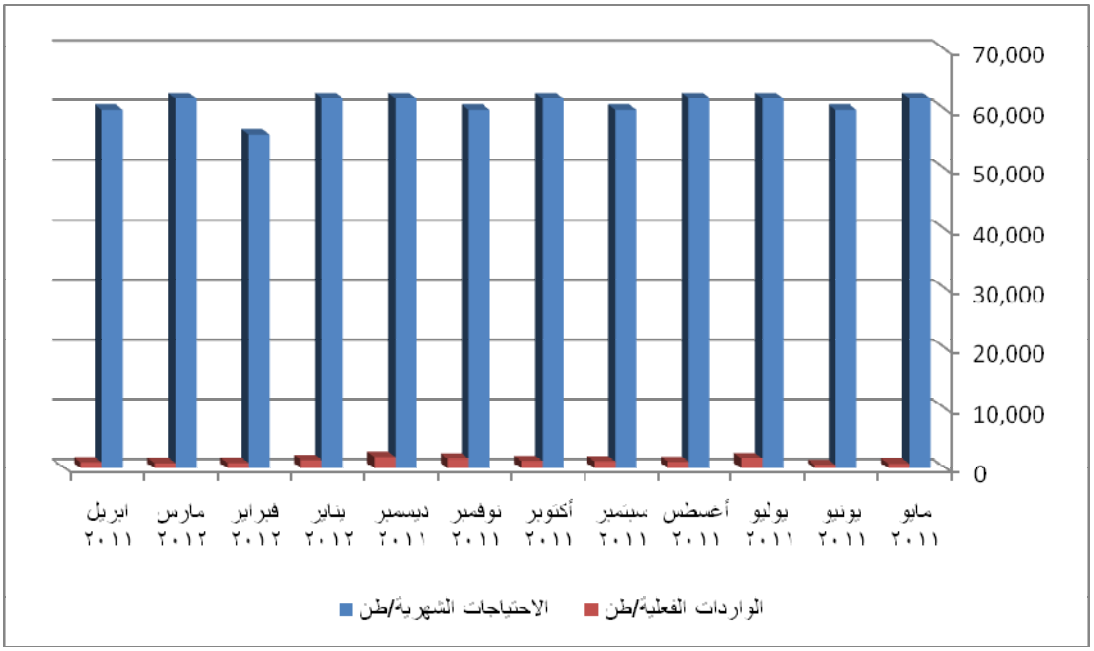

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بتوريدها لصالح المنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 1,088 طن، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 1.81% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ نحو 5 سنوات، والبالغة 62,000 طن.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة. وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 9 أيام.

ووفقاً لنفس المصادر، بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج إلى المستشفيات الإسرائيلية و/ أو الفلسطينية في الضفة الغربية 761 طلباً للعلاج. وقد أصدرت السلطات المحتلة تصاريح موافقة لـ 724 طلباً، فيما تمكن 719 مريضاً ومريضة، وبرفقة مرافقيهم، من السفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين لها، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقد عرقلت تلك السلطات سفر 37 حالة مرضية، من بينها 8 مرضى رفضوا لأسباب أمنية، فيما طلب من 5 مرضى تغيير مرافقيهم، و7 مرضى آخرين اضطروا لانتظار موعد جديد، فيما لا يزال 17 مريضاً آخراً في انتظار الرد بعد المقابلة الأمنية وتحت الدراسة أو للمقابلة الأمنية. وقد اضطر المرضى للانتظار على الجانب الفلسطيني من المعبر لساعات، وذلك منذ يوم الأحد، الموافق 29 أبريل، بعد أن قررت السلطات المحتلة على المعبر دخول تجار القطاع قبل المرضى، بدعوى أن إجراءات دخول المرضى تستغرق وقتاً إضافياً.

ومن ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 31 صحفياً، 71 دبلوماسياً، و528 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 11 يوماً، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,654 تاجر فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 55 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[4].

زيارات المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ ما يزيد عن 59 شهراً حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من سكان القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، والبالغ عددهم أكثر من 500 معتقل. وكانت سلطات الاحتلال قد

منعت أهالي المعتقلين من أبناء القطاع، والموزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، الخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.

ثانياً: معبر رفح البري

استمر العمل على معبر رفح خلال شهر ابريل بالتحسن، حيث تمكن 15,710 مواطن من مغادرة القطاع، وعاد إليه 14,771 مواطن، فيما أعادت السلطات المصرية نحو 809 مواطناً آخر، وذلك وفقاً لمعلومات هيئة المعابر والحدود. وفي المقابل، لا زالت فئة الشباب من سن 18-40 سنة لا تستطيع اجتياز معبر رفح، حيث لم تشملها التحسينات التي أعلنتها السلطات المصرية على عمل معبر رفح الحدودي أواخر شهر مايو من العام الماضي [5]. جدير بالذكر أن المعبر يغلق أيام العطل الأسبوعية (الجمعة من كل أسبوع) والإجازات الرسمية.

[4] - المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

[5] -شملت التحسينات زيادة ساعات تشغيل المعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 مساءً، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، والتي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. وللمزيد انظر بيان المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 2011/5/26.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يدعو السلطات المصرية إلى اتخاذ المزيد من التسهيلات على حركة معبر رفح، وخاصة زيادة عدد المسافرين، ومد ساعات العمل، وذلك لحل مشكلة آلاف المواطنين الفلسطينيين الراغبين في السفر عبر معبر رفح البري، وخاصة في فصل الصيف، الذي تتضاعف فيه أعداد المسافرين.

Oxfam Novib

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب